التأصيل الثقافي للمفاهيم الغربية في الفكر العربي المعاصر

–كتابات علي أومليل أنموذجا –

(ب) رقاد بغدادي/ جامعة عبد الحميد بن باديس/ مستغانم.
rakadbaghdad@gmail.com

1–ملخص باللغة العربية:

هدف هذا البحث يتلخص في تسليط الضوء على مسألة التأصيل الثقافي للمفاهيم الغربية في الفكر العربي المعاصر، من خلال الإستعانة بمنهجية الإستيعاب وإعادة البناء وفق منظور جديد التي أبدعها المفكر المغربي علي أومليل، من أجل تجاوز وضعية التأخر الثقافي والحضاري الذي تعيشه الأمة العربية، وهو ما يجعل مسألة التأصيل عملية مهمة في أي تشكيل ثقافي.

وتأسيا على ذلك، فإن المقصد عند علي أومليل، من إبداع منهجية التأصيل الثقافي، هو الإحاطة بأصول المفهوم، وممارساته، وإجراءاته، ومصادره، وأبعاده وحدوده، وشروط إمكان وجوده.

الكلمات المفتاحية: التأصيل؛ المفهوم؛ المصطلح؛ التأسيس؛ التفكيك.

Abstract :

This study aims to provide a vision for the issue of the cultural rooting of western concepts in contemporary arab thought.by using the methodology of assimilation And rebuilding of the concept according to new perspective which was created by contemporary moroccan thinker ali oumlil, in order to evercome the cultural and civilizational experienced by the arab nation. This makes rooting methodology an important process in any cultural formation.

Besed on that, the purpose of this methodology oumlil creativity is to inform the origins of concept, its practice, its sources, ist dimension, its existence.

Key words : rooting؛ concept؛ term؛ founding؛ disassembly.

مقدمة:

منذ لحظة إحتكاك العالم العربي بالغرب في أوائل القرن التاسع عشر، أصبح الشغل الشاغل للعقل العربي، هو التساؤل عن سر التقدم الذي حققه الغرب، وعن سبب التّأخر الذي يعيشه العرب، فطرح في هذه الفترة السؤال الملح التالي: لماذا تقدم غيرنا وتأخرنا؟. والحق

أنّ هذا السؤال هو بداية الاعتراف بإشكالية التأخر التي انتهت إليها الأمة، ومحاولة تجاوز هذه الوضعية واللحاق بالغرب الذي أنجز تحولاته في مختلف المستويات.

وفي خضم هذا الاحتكاك المباشر بالغرب، وفدت إلى الثقافة العربية تيارات وأمواج من المفاهيم الحضارية للغرب، وبدأ المجتمع العربي يتلقى هذه الأفكار المهاجرة من المجتمعات الأخرى، وترسخ وعي لدى النخبة بضرورة الأخذ بالمفاهيم والرؤى والمناهج التي قادت الغرب إلى تحقيق التقدم في شتى المجالات، ولكن صور التلقي أو الاستقبال العربي للمصطلح الوافد شكّل مشكلة نظرية ومنهجية ظلّت تواجه الفكر العربي، فالمفاهيم التي وردت إلينا في ركاب المد الاستعماري لم نملك الوعي على أن نؤثر فيها ونوجهها حسب خصوصيات المرحلة التاريخية والظروف الثقافية المحيطة، وهو ما يطرح إشكاليات كثيرة تتعلق أساسا بقدرة العقل العربي على مساءلة المفاهيم المستعارة وإخضاعها لعملية تحليل ونقد.

من الأمور التي لابد أن نعرض لها، ونحن بصدد طرح مسألة الوافد والموروث في الثقافة العربية، قضية التّأصيل الثقافي للمفاهيم الغربية في الفكر العربي المعاصر، على أساس أنّ الحاجة إلى التأصيل ترتبط بإشكالية غياب الإبداع والابتكار في الثقافة العربية، وهو غياب يعكس في أحد جوانبه أزمة وضعنا الحضاري الراهن، الأمر الذي يلزم معه ضرورة البحث عن مخارج لهذه الإشكالية التي لا تزال تطرح نفسها بقوة على صعيد النظر والممارسة، ومما تجب ملاحظته أن أزمة الفكر والثقافة العربية في جزء منها أزمة مفاهيم، فكم من المفاهيم المستعارة والمنقولة إلى مجالنا التداولي نستعملها دون فحصها ومساءلة أصولها، وهو مظهر من مظاهر العجز عن التحرر من جميع أشكال الهيمنة في إطار الاستقلال الذاتي الثقافي.

في هذا السياق، تحتل منهجية المفكر المغربي المعاصر " علي أومليل" في التعامل مع المفاهيم التي ينهض عليها الفكر العربي المعاصر شرعيتها، فهي تمثل لحظة مناهضة التقليد، والمساهمة في إيقاظ وعي الذات بذاتها، وتلك – فيما يرى أومليل – تمثل عملية مهمة في أي تشكيل ثقافي، وتأكيد الحضور الإبداعي للذات، من هنا فإنّ الخطوة الأولى للفكر العربي المعاصر للخروج من الأزمة الراهنة، يستوجب الاشتغال بطريقة استعمال المفاهيم وتوظيفها، والتعامل معها بعقل نقدي هادئ، عبر إخضاعها لجاذبية الواقع الاجتماعي لكي تثمر من جديد في الساحة الثقافية العربية.

إنّ الاستشكال الفلسفي الرئيس في هذا البحث، يمكن تحديده كالآتي:

كيف يستطيع الناقل العربي تجاوز العقبات التي تحول دون التوظيف الصحيح للمفاهيم؟.

وما هي الآليات التي عوّل عليها أومليل من أجل تأصيل المفاهيم الغربية في عمق الثقافة العربية؟.

إنّ الإشكالية العامة التي يطرح فيها علي أومليل مسألة التأصيل في الفكر العربي المعاصر تتركز على:

أولا: المعرفة بأصول الأفكار

إنّ القضية المركزية التي كان علي أومليل مشغولا بها في جل كتاباته، هي البحث في العلاقة الموجودة بين المفاهيم والسياق التاريخي الذي ولدت فيه الفكرة، هذه المسألة أفرد لها كتابا بعنوان " أفكار مهاجرة " بغية التّعرف على دلالات النّص الأصلي وتراكيبه معا، لأنّ هناك شروط لميلاد الفكرة لا يمكن تجاهلها، ولكن الّذي حدث في البيئة العربية المستقبلة للمفاهيم الغربية، أنّ رواد الإصلاح الأوائل لم يثيروا جديا مسألة الإهتمام بـ"تاريخية المفهمة" إذا شئنا استعارة العبارة من جيل دولوز، ولم يراجعوا باستمرار علاقة المفهوم بالواقع، الأمر الذي يدل على غياب واسع وعميق لفكرة التأصيل في الثقافة العربية، وفي هذا السّياق المعرفي، يرى علي أومليل أنّه« يجب على النخبة المثقفة الإطّلاع على أصول هذه الأفكار وحقل تداولها سواء في ثقافتنا أو في الثّقافات التي وردت منها إلينا » [1].

إنّ ما يستوقفنا في هذا النّص، هو رفض علي أومليل، إسقاط المفاهيم الغربية على التّراث العربي، وإغفال السّياق التّاريخي والحقل التّداولي للمفاهيم، لأنّ هذا سينهي بلا شك أرضنة هذه المفاهيم في الفكر العربي، ويؤدي إلى الوقوع في الخطأ والتناقض أحيانا، واللّافت للانتباه أن « قضية الخلط بين أنظمة معرفية مختلفة شكلت عنصر اهتمام خاص لدى أومليل، سواء على المستوى النّظري أو المنهجي، فهو شديد التّأكيد في مناسبات وسياقات مختلفة ومتعددة على أنّ لكل عصر نظامه الثّقافي ولكل ثقافة منطقها المتحكم فيها » .[2] والمفاهيم تنتظم دوما بنظم ثقافية معرفية معينة، وبالتالي يتعذر وضع الحدود الفاصلة بين المفهوم، والتاريخ، والواقع، كما أنه ليس ثمة مجال لأن نسقط تاريخ على تاريخ، فالمفهوم عندما يهاجر من بيئة لغوية معينة إلى بيئة لغوية مغايرة، لابد أن يُمنح دلالات جديدة تراعي الثقافة التي حطّ بحمله عليها، وعلى هذا فإن التحدي الذي يواجه الفكر العربي يتطلب منه طرح تلك المفاهيم على النقد ومساءلتها، ومن ثم توظيفها التوظيف الصحيح بالشكل الذي يناسب المجتمع الذي تلقاها، ولا يعني ذلك قطع الأفكار عن جذورها، بقدر ما يعني نزع القداسة عن الأصل بإبراز تاريخيته، وقد كتب علي أومليل في هذا السياق ما نصه:« إنّ كل مفهوم هو صياغة نظرية لها مقصد، وهذا المقصد هو الذي يعطي الدّلالة الحقيقية للمفهوم. إنّ المفهوم إذن لا يكتسب معنى لذاته، بل بحسب ما يقصد إليه»[3]. وتبعا لذلك، فإن التحرر من التبعية الفكرية للآخر، لن يحدث دون تمثل الظرفية التاريخية للمفهوم، والكشف عن قيمته المعرفية في عالم اليوم، ذلك أنّ المفهوم عندما يحل في بيئة ثقافية جديدة لا بد وأن يُغيّر من دلالاته ويرسم واقعا مختلفا يناسب المجتمع الذي تلقاه.

[1] – علي أومليل، أفكار مهاجرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 09.

[2] – عبد السلام محمد الطويل، إشكالية الحداثة والموقف من التراث لدى الدّكتور علي أومليل، ضمن كتاب: الفكر السياسي العربي قراءة في أعمال علي أومليل، (تأليف جماعي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005، ص 54.

[3] – علي أومليل، الإصلاحية العربية والدّولة الوطنية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985.، ص34.

ولذلك راح أومليل يدعو المشتغلين بالفكر العربي ، إلى ضرورة التأسيس الأولي لبناء المفاهيم، أي أن نهتم بلحظة ميلاد المفهوم والمرجعية التي يستند إليها، سواء كان ذلك في المصطلح التراثي أو في المصطلح المنقول والمستعار، ويلتقي أومليل في تأكيده على ضرورة المعرفة بأصول الأفكار مع ما ذكره كمال عبد اللّطيف، عن المسألة عندما قال« إنّ اكتشاف البنية العميقة لتشكل المفهوم، هي الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الحداثة وصنع التاريخ، لأنّ الاستمرار في انجاز عمليات النّقل المفاهيمي، تقتضي أن نتوقف بين الحين والآخر لمساءلة طريقة وكيفية الاستعارة المفاهيمية، من أجل إبراز أنماط القيم المعرفية والإبستمولوجية، التي تتولّد عن عمليات النّقل والاستعارة » [1]. لتكون المهمة في النهاية، هي الكشف عن نشأته أولا، وفحص كيفية اشتغاله ثانيا، فالمفهوم ليس اسقاطيا وليس تراتبيا، ولكنه إجراء بشري تحكمي، وأهميته لا تأتي من كليته ولا من نهائيته، حان للمفهوم أن يتحدث عن نفسه، وأن يباشر تداوله، وأن يتولد من جديد بشكل يناسب سياقنا الحضاري والثقافي الراهن، وبهذه العملية نرفع النّقاب، ونزيل الغشاء عن هذه المفاهيم والتّصورات والأفكار المعلبة، الّتي أصبحت تُلقى إلينا من سماء الغرب، فنهلل لها ونستقبلها دون أن نهيئ لها أرضية الهبوط في حقلنا الثّقافي، وهي مشكلة يعاني منها الفكر العربي.

لقد أكّد علي أومليل بوضوح تام على إعادة النّظر في أصول المفاهيم التي أصبحت تملك حرية التنقل من عصر إلى عصر ومن ثقافة إلى ثقافة وذلك في حوار له مع عبد الإله بلقزيز في مجلة المستقبل العربي بقوله :« لقد اهتممت بتاريخية الأفكار لهدف منهجي، فالأفكار والمفاهيم لا تقوم بسباحة حرة فوق الأزمان، لتتنزّل فجأة على هذا المفكر أو ذاك، ولو أنّ لها ديناميتها الخاصة، فإنّ لها تاريخا أيضا، من هنا لا ينبغي الخلط بين العصور، كما لا ينبغي لأيّ مسلم معاصر الآن أن يكون معاصرا لابن تيمية أو الشافعي أو ابن خلدون، فيزعم أنّ ما يقال الآن قد قالوه، فيجعل منهم كشافة مرشدين لفهم الحاضر وصنع المستقبل » [2]. وهو يطمح من خلال هذا التصور إلى إعادة إكتشاف أسرار المفاهيم، سواء تلك التي تتدلى إلينا من سماء الغرب، أو تلك التراثية المنتَجة في ظروف معينة، فالمفاهيم – حسبه – لا تتحرك ببركة هؤلاء، ولا بفضل أولئك، ومن الخطأ اعتبار الأفكار والمفاهيم كلية شاملة ونهائية، وكان غاية ما يرنو إليه أومليل، إعمال العقل في مفاهيم ونصوص ينظر إليها على أنها مطلقة، وذلك من خلال نزع القداسة عن الأصل بالكشف عن سياقه التاريخي، وهذا يعني من ضمن ما يعنيه أنّ« حقب التاريخ ليست نسخا متكررة ومتجانسة تماما، وصيرورة الكل التاريخي أوسع ممّا يمكن تصوره، والاستماع إلى التّاريخ عندما يتم فعلا يوّسع المفاهيم ويغنيها، كما يقلص بعضها، ويدفع إلى إعادة صياغة بعضها الآخر، وقد يدفعنا في بعض الحالات إلى

[1]–كمال عبد اللطيف، قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1994، ص 58.

[2]– علي خليل حمد، التّسامح وحقوق الإنسان في فكر علي أومليل، مجلة تسامح، العددين الثامن والثلاثون والتاسع والثلاثون، السّنة العاشرة، كانون الأول، 2012، ص 242.

إلغاء بعض المفاهيم، وابتكار بدائلها في قلب الممارسات النّظرية المنتجة » [1]. فالمفاهيم تغير من دلالتها الوظيفية نهائيا وإلى الأبد إذا نقلت من سياق ثقافي إلى آخر مغاير، لذا لا ينبغي أن نغفل هنا الإشارة إلى المرحلة النّشوئية للمفهوم والإطار العام الذي أنتجت فيه هذه الأفكار، لأنّ هذه المفاهيم صيغت في وقت معين، وهي مؤطرة بظرفية تاريخية (historiques) سوسيوثقافية، ومنه لا يمكن القفز فوق المراحل.

وواقع الأمر أنّ أومليل، كما غيره من المفكرين المعاصرين (الجابري، أركون، كمال عبد اللّطيف) كان مشغولا بالحفر في المفاهيم وعلاقتها بأصلها، والوظيفة التي يؤديها المفهوم في بيئته الأصلية، والشروط التي تحدد شبكية صلاحيته، « وبمقتضى هذا الشّرط يكون لزاما التّفرقة بين الاستعمال الدّعوي السّياسي للمفهوم واستعمال الباحث له، فإذا أعفي الأول نفسه من معرفة أصل وفصل المفاهيم التي يستعملها في خطابه، فإنّ الباحث غير معفى من ذلك، وخاصة إذا تعلق الأمر بلعبة المترادفات، كأن تقام مرادفات جزافية، مثلا بين الديمقراطية والشورى، أو بين حرية الفكر وبين الاجتهاد... والسبب الذي يلزم الباحث بذلك هو أنّ المتلقي عند الأول هو الجمهور، بينما الباحث فهو يخاطب الجماعة العلمية، لذلك فهو لا يستسهل حكاية النّظائر والمترادفات » .[2]

يكشف أومليل أن الكثير من المفاهيم تمّ إسقاطها على واقع غير مهيأ منهجيا وفكريا لاحتضانها، دون مساءلتها، لتحريرها من حقول ودلالات تراكمت في الاستخدام، :« كأنّه ليس هناك تحولات جذرية في تاريخ الأفكار، وكأنّ الأفكار تتناسخ من مفكرين من مختلف الأمم والعصور » [3]. وهكذا يتم إلغاء صيرورة المفاهيم، وتصبح قد صيغت نهائيا واكتمل نضجها وبنائها المعرفي، متجاهلين أنّ الأفكار والمفاهيم هي عصارة إنتاج فكري لمجتمع معين و في حقبة تاريخية معينة، وخلاصة تجربة مرّت ولا يمكن تعميمها ولا إعادة بعثها من جديد وبنفس الكيفية.

إنّ ما سعى إليه علي أومليل، هو الكشف عن تاريخية الأفكار ضمن حقول نشأتها، ومعرفة مسار تكوينها الإبستمولوجي (الحقل المعرفي الذي نمت داخله)، تجنبا للإلتباس في الأفكار والمفاهيم، التي تربطها علاقة سببية بالواقع، ويمكن أن تغير في هذا الواقع، ولكن الذي حدث في الثقافة العربية المستقبلة للمفاهيم، أن الناقلين العرب حينما شرعوا في النقل والترجمة، لم يعوا جيدا العلاقة الرابطة بين المفهوم والواقع، فأصبحت المفاهيم لديهم ثابتة القيمة والمعنى، وهي مسألة يعانيها الفكر العربي الحديث والمعاصر، ولعل هذا هو ما يعنيه الجابري حين يقول:« إنّ مفاهيم الخطاب العربي الحديث والمعاصر لا تعكس الواقع العربي الرّاهن ولا تعبر عنه بل هي مستعارة في الأغلب الأعم،

[1]– كمال عبد اللطيف، قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة، المرجع السابق، ص 76.
[2]– علي أومليل، أفكار مهاجرة، المصدر السابق، ص 10.
[3]– المصدر نفسه، ص 09.

إمّا من الفكر الأوروبي على واقع تحقق أو في طريق التّحقق، وإمّا من الفكر العربي الإسلامي الوسيطي حيث كان لها مضمون واقعي خاص أو يعتقد أنّها كانت كذلك بالفعل، وفي كلتا الحالتين فهي توّظف من أجل التّعبير عن واقع مأمول غير محدد (...)، ومن هنا انقطاع العلاقة بين الفكر وموضوعه، الشيء الّذي يجعل الخطاب المعبر عنه خطاب تضمين وليس خطاب مضمون »[1]. فالمفهوم يمارسه تأثيره عندما يخضع لجاذبية الواقع الاجتماعي، ولا يمكن أن تتوفر عناصر النجاح للمفهوم داخل منظومتنا الفكرية، إذا لم ينجز تفسيرا مقنعا للواقع، «وهكذا تتولد المفاهيم داخل ثقافة ما، لتعكس الصّور الأساسية التي تقيم بها هذه الثّقافة علاقتها مع الواقع، أو إذا تعلق الأمر بالإنتاج العلمي البحث، تنشئ عليها العلوم تصوراتها لموضوعها، والوحدات الأساسية التي تقوم عليها طرقها المعرفية»[2].

إنّ الفكرة الأساسية التي يحوم حولها هذا النص الأومليل، هي إعادة التفكير نقديا في المفاهيم، وفحصها وفهمها موضوعيا، وإعادة إنتاجها، ليتم ربطها بالواقع، مثل هذه الرؤية الأوملیلية، هي ما ينقصنا في التّعامل مع المفاهيم، لفحصها وفهمها موضوعيا لتتم إعادة إنتاجها، وهذا ليس معناه القطع الكلي مع المفاهيم الغربية المحملة بتجربة الخلفيات الأوروبية، وإنما تأتي هذه المساءلة المفاهيمية في سياق القدرة على تأصيل وتوليد وإنتاج مفاهيم جديدة تتلاءم مع خصوصياتنا الثقافية، لأن المفاهيم قابلة للتّغيير، تبعا لحركية المجتمع، ومشروطة بظروف إنتاجها، ومن ثمّ فلا وجود لمفاهيم مطلقة(absolues) أو كونية ثابتة ونهائية و تصورات مقدسة متعالية على الزّمان والمكان، فدلالات المفاهيم يجب أن تتغير وتتحول بهدف تفعيلها وما يناسب البيئة المنقول إليها وجعلها أكثر راهنية.

ثانيا: إعادة إنتاج الأفكار

لقد أشرنا سابقا إلى أنّ علي أومليل يردد في عدة مناسبات، أنّ تبني المفاهيم الغربية ليس معناه "الإستعادة الآلية"، بتعبير كمال عبد اللطيف، التي تحدث القطيعة مع التراث، وإنما تأتي هذه العملية داخل منظومتنا الفكرية في إطار دعم حضور بعض المفاهيم التي نراها ضرورية في سياق اللحظة الراهنة، وحتى يستطيع الناقل العربي تجاوز كل العقبات التي تحول دون التوظيف الصحيح للمفاهيم، لابد من مراجعة هذه المفاهيم التي ينهض عليها الفكر العربي المعاصر، وهنا يغدو سؤال العلاقة الّتي ينبغي أن نقيمها مع المفاهيم الغربية الواردة إلينا أكثر من ضروري في ضوء راهنية اللحظة العربية الإسلامية.

يؤكد علي أومليل في أكثر من مناسبة أنّ المفاهيم ليس لها صفة العموم ولا اللّزوم، فهي قابلة للتّطور والاستزادة شرط معرفة الدّلالات الأصلية للمفهوم في بيئته وتاريخه، ومن ثمّ إمكانية إعادة بنائها بما يتلاءم مع اللّغة المنقول إليها، وما يتناسب والقارئ العربي، أي

[1]– محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 5، 1994، ص 198.

[2]– علي أومليل، ملاحظات حول مفهوم " المجتمع " في الفكر العربي الحديث، كتاب: دراسات مغربية، (تأليف جماعي)، المركز الثقافي العربي للنشر والتّوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1987، ص 85.

ما يناسب مجاله التّداولي، هذه المفاهيم تنقل إلينا بواسطة التّرجمة، لذلك نجد الإشكال في المصطلحات المترجمة،« إذ أنّ هناك فروق في الشّحنة الّتي يحملها المعنى في كل من كلمات الأصل والتّرجمة، فالكلمات المترجمة قد تكونت في حقلها الدّلالي الأصلي،حتى إذا ما نقلت إلى حقل دلالي آخر قرئت قراءة لا تعيد بالضرورة إنتاج معناها الأصلي المطابق » [1]. وإلى الرّأي نفسه يذهب المفكر العربي محمد عابد الجابري، من أنّ عملية نقل المفاهيم من حقل إلى آخر، تكون مشروعة عندما تنجح في ملاءمة المفهوم المنقول مع الحقل المعرفي المنقول إليه وتبيئته فيه[2]. وتشغيله ضمن حقل ثقافي مختلف عن سياقه الأصلي، ليطابق واقعية الثقافة المنقول إليها، ويناسب الحقل المعرفي الجديد الذي وظف فيه، وهذا النقل هو في حقيقته منح حياة جديدة للمفهوم في حقل معرفي جديد، فيصبح المفهوم أكثر اتساعا، الأمر الذي ينتج عنه تولد معرفي جديد.

النتيجة التي انتهى إليها أومليل، هي أنّ تبني المفاهيم الغربية في الثقافة العربية، خاطئ منذ الأساس، كون الأرضية الثقافية لم تكن تهيأت لذلك، إنّ مجرد التّرجمة لا تكفي، بل لابد من الإرتكاز على آلية معالجة تاريخية الأفكار، وتبدو هذه الآلية مهمة في ظل أزمة الترجمة في العالم العربي، فمشكلة الفكر العربي أنه كان مشغولا ببحث المفاهيم المعاصرة المستعارة ليقرأ بواسطتها التراث، دون مراعاة لحاجات التلقي، فعدم التفريق بين المفاهيم وشروط انبعاثها وتطورها الداخلي أكبر معوقات الفكر العربي « كل مفاهيم التاريخ العربي التي تعبر عن تاريخ مطلق (أي تاريخ الأمة) بالنسبة لابن خلدون مفاهيم من عهد مضى، وإنّ نقده لعلم التاريخ العربي كان يستهدف بالأساس الكشف عن تاريخية هذه المفاهيم[3]» . والتي لا يمكن فهمها منهجيا دون ربطها بالتاريخ، وهذه مشكلة الفكر العربي الذي يخلط بين عصور التاريخ والنظم الثقافية المختلفة، والذي لم يمارس أيضا على المفاهيم المستعارة والمنقولة إعادة نظر مفهومية، وكأن المفاهيم تنشأ من فراغ، وبدون خلفيات فكرية، وكأنه لا صلة لها بأي مضمون فلسفي أو عقيدة دينية.

ولتوضيح هذه المسألة، كتب علي أومليل:« المفاهيم تتغير من حيث القيمة والوظيفة في انتقالها من مجالها الأصلي إلى مجال آخر مختلف » [4].لذلك علينا فهم الأرضية الثقافية التي قام عليها المفهوم المراد نقله إلى الثقافة العربية، ومراعاة خصائص الثقافة التي يراد تفعيله فيها، وهكذا نعيد إنتاج المفهوم، ويصبح أكثر ملائمة .

[1]– علي أومليل، أفكار مهاجرة ، المصدر السابق، ص 08.

[2]– محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية، محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2009، ص 13.

3– علي أومليل، الخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب/ بيروت، لبنان، ط4، 2005، ص278.

[4]– علي أومليل ، في التراث والتّجاوز، المركز الثقافي العربي، بيروت، د(ط)، 1990، ص 99.

إنّ استنبات المفاهيم المنقولة في عمق الثقافة العربية بصورة فعالة، واكسابها المشروعية المعرفية، لن يتحقق ما لم يتم اخضاعها إلى المساءلة الناقدة المنتجة لأجل معرفة صلاحية المفهوم للتوظيف فيما يراد توظيفه فيه، ذلك أنّ لكل مصطلح ظروف تحيط بنشأته وتشكله وتؤثر في توجيهه، وقد يستغرق تبلوره وانتشاره مدة زمنية طويلة، ثمّ إنّ التّباين الكبير بين الثّقافة الغربية والثّقافة العربية يؤثر لا محالة على وضعية المصطلح، وهنا لابد من استحضار ما يمكن تسميته بشرط البداية " المعرفة بأصول الأفكار " « هنا يكون عمل الباحث مزدوجا: عليه من جهة إيضاح الأفكار والمفاهيم كما نتجت في بيئتها الأصلية، كيف ولدت وتطورت وكيف استعملت، وعليه من جهة ثانية أن يعرف بدقة طبيعة المفاهيم الإسلامية التي يراد لها أن تكون نظراء لمفاهيم" الحرية" و"العدالة" و "الأمة" و" الديمقراطية" وغيرها ليبيّن حدود التقريب والتّأويل والتّناظر» [1].

لقد حاول مفكروا الإصلاح أن يجدوا المرادف الإسلامي لهذه المفاهيم وأن يؤوّلوها، لكنّهم لم يجدوا سوى جهاز مفاهيم لم تتخلص مفاهيمه من دلاليتها الدّينية، من هنا قلق العبارة في التّرجمة والتّأويل.ومن هنا أيضا كثير من سوء التّفاهم بين هذه المرادفات الّتي أقاموها:بين مفاهيم إسلامية وأخرى تنتمي إلى المجتمع المدني الحديث مثل مرادفة "الديمقراطية" بـ "الشورى"، و"الفطرة" بـ"الحالة الطبيعية، و"حرية الفكر" بـ "الإجتهاد"وغيره [2].

إنّ تبني تلك الأفكار الغربية من قبل رواد الإصلاح العربي كما تجلت لفلاسفة التّنوير في أوروبا؛ لم تؤدي إلى نتائج عملية تسهم في تغيير الواقع المترهل، بل أدّت إلى نتائج عكسية ترتب عنها تبعات فكرية ثقيلة، بسبب حدوث الخطأ الدلالي في الترجمة، ونقل هذه الأفكار دون فحصها وتأمّلها قصد ردّها إلى أصولها، وعليه تغدو عملية« نقل الأفكار والمفاهيم من حقل ثقافي إلى آخر عملية أعمق من التّرجمة، هي أعمق من البحث عن مرادف، ذلك أنّ المفهوم المنقول يحمل شحنة لا تثيرها الكلمة المترجمة (بكسر الجيم)، ذلك أنّ معنى المفهوم المنقول ليس لغويا، بل ثقافيا، والثّقافات تجاربها التّاريخية مختلفة » [3]. والثقافة المنقول إليها تختلف عن الثقافة المنقول منها، وبالتالي، فالمفهوم مرتبط بسياق حضاري محدد، ونطاق اجتماعي مخصوص، ووضعه ليس واحدا في كل الثقافات، وعليه تغدو الترجمة عمليا هي إعادة إنتاج المفهوم وتجديده وتأويله ومنحه حياة جديدة في بيئة ثقافية جديدة.

ينتقد أومليل محاولات الإصلاحيين العرب الذين لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن أصول الأفكار وحدود المفاهيم، والعمل على إبداع آليات منهجية،(التّقييم، التّحليل، النّقد، التّركيب...)، وإنتاج مفاهيم خصبة وجديدة، فالمظهر السائد في فكر هؤلاء

[1]– علي أومليل، أفكار مهاجرة، المصدر السابق، ص ص 26– 27.

[2] – علي أومليل، الإصلاحية العربية والدّولة الوطنية، المصدر السابق، ص 26.

[3]– علي أومليل، سؤال الثقافة، الثقافة العربية في عالم متحول، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2011، ص 54.

الإصلاحيين هو انعدام المراجعة الجادة التي تتعلق بأصول المفهوم، وإجراءاته ومصادره، وشروط إمكان وجوده، وجل ما فعلوه أنهم « حاولوا نقل الألفاظ المترجمة بالعثور على ألفاظ من اللّغة النّاقلة تحمل معنى أقرب إلى تقريب المفهوم، أو هكذا أرادوا » [1]. فأدى هذا الإسقاط إلى نتائج خاطئة، سواء على صعيد الممارسة أو على صعيد الإجراءات النظرية، فلم يحدث تفاعل خلاق مع المصطلح المنقول، ولم يتم تغذيته بدلالات جديدة مغايرة لدلالته في الأصل، بحيث نستخلص نتائج معرفية جديدة. فهذه المفاهيم قد أغرتهم الأمر الذي جعلهم يسارعون إلى تبنيها وقبول بنيتها الجاهزة ظنا منهم أنها تسهم في محو التخلف، وللمزيد من الإيضاح سنورد مثال رفاعة رافع الطهطاوي. الّذي حاول التّقريب بين مبادئ الشّرع والوافد الغربي، معتمدا في ذلك منهجية المماثلة بين الوافد والموروث، ومن بين هذه الأفكار الّتي حاول تقريبها إلى ذهن القارئ العربي لتكون مقبولة لديه، فكرة الحرية، فقال:« إنّ ما يسّميه الفرنجة الحرية (liberté) هي ما يرادف " العدل والإنصاف عندنا" ، والسّبب هو كون فكرة العدل راسخة قوية في الموروث الثقافي الإسلامي، خاصة عند الفقهاء والمتكلمين، فهو عند الفقهاء إنصاف النّاس في الأحكام وفقا لمرجعية الشّريعة، وهو لا يعني دائما المساواة. فالحر والعبد، أو المرأة والرّجل، ليسا متساويان أمام القضاء، وحكم القاضي بالعدل يعني الحكم بنصوص الشّريعة. والّتي لا تساوي بينهما في الحقوق بل تحفظ لكل منهما مكانه الّذي حدّدته الشريعة » [2].

وبالرّجوع إلى ثنايا نصّ الطّهطاوي حول فكرة الحرية، نكتشف أنّه لم يتنكر للثّقافة التّقليدية وقيّمها، وإنّما حاول أن يزاوج بين مبادئ الشّرع وتلك الأفكار الأوروبية، الّتي تأثر بها في فرنسا، لكل من (روسو، مونتيسكيو، فولتير...)، فالشّيخ رفاعة الطهطاوي حاول دعم حضور هذه الأفكار والمبادئ المتعلقة ببناء المجتمع المدني، والتي مهدت لتأسيس دولة قوية قائمة على مؤسسات حديثة، وحسبه فإن مفاهيم الغرب المتعلقة بتنظيم المجتمع والدولة مكتسباته العلمية والفكرية لا يمكن التفريط فيها، وهي بحاجة إلى أن توظف في الثقافة العربية، وقد سعى الطهطاوي إلى التوفيق بين المعارف الأوروبية والعلوم الإسلامية الموروثة، محاولا الإفادة من التجربة الأوروبية في تأسيس المجتمع الحديث، وذلك من خلال استعارة بعض المفاهيم من الفضاء الأوروبي واستعمالها في السياق العربي، لكن في لغة فقهية شرعية، وهذا ما لمسناه من خلال تقريبه لفكرة حرية الاعتقاد الّتي كانت سائدة في أوروبا، لأنّها بحسبه تسهم في تمدن الممالك.

ولمكانة الحرية في قيام الدول وتقوية استقرارها وصلابتها، وبناء الحضارات، فقد حاول الطهطاوي تقريب المفهوم إلى الذهن العربي، ولكن ما ينبغي الإشارة إليه أنه رغم محاولة الطّهطاوي تقريب مفهوم الحرية إلى الذّهن العربي فإنّه كان أمام مفهوم جديد، « فتقريب المعنى لا يعني تطابق المعنى في الكلمتين: الأصل والتّرجمة، فالفكرة الأجنبية الصالحة تقتبس ولو أنّها "ليست في كتاب الله ولا في سنّة

[1] – المصدر نفسه، ص54.

[2] – علي أومليل، سؤال الثقافة، المصدر السابق، ص 55.

رسوله" [لأنّ] "الحق أحق أن يتبع"، ومع ذلك فإنّ الفكرة الجديدة هي في حاجة إلى تقريبها إلى الذّهن المتلقي للاستيعاب والتّحفيز» [1]. وعليه تبقى الغاية القصوى من عملية التقريب هو استثمار هذه المفاهيم المنقولة في ثقافتنا العربية وتفعيلها بما يتلاءم مع مجالنا التداولي مع الإحتفاظ بخصوصياتنا التاريخية ومميزاتنا الحضارية، مما يضمن لنا التواصل مع الغرب الذي أنتج هذه المفاهيم.

ويشير علي أومليل أيضا إلى قضية المرادفة المعروفة عندنا بين الشورى والديمقراطية، فالشورى أمر إلهي للحاكم بأن يستشير، لكن الديمقراطية لا تفترض حاكما أو محكومين، وأنّ على الحاكم أن يستشير هؤلاء، فالانتخاب أو الإستفتاء استشارة عامة يتساوى فيها الجميع، فليس فيها حاكم قار سيستشير محكوميه متى شاء، أو حين يضطر إلى ذلك، بل هي استشارة عامة يتساوى الجميع في القيام بها في مواقيت محددة[2]. وعليه فالشورى ليست مرادفة لكلمة الديمقراطية، فالأولى تقوم على قاعدة التّكليف وتستند إلى الأهلية (أهل الحل والعقد)، وتكون بين صالحي المسلمين، فلا يأخذ برأي عوام الناس بل هي خاصة بالصفوة من العلماء العدول، بينما الثّانية تتأسس على مقولة المشاركة السياسية، وهي رأي الشعب واختياره، أي يجتمع عليها عوام الناس، وما يتفق عليه العامة يتم الأخذ به، فالشعب هو مصدر السلطات.

ولا تختلف هذه الرؤية عن رؤية المفكر كمال عبد اللّطيف، الّذي يقول باستحالة التّرادف والتّماثل بين الديمقراطية والشورى، ذلك أنّنا عندما نرادفهما نفقرهما معا، ونمارس بواسطة مماثلتهما تلفيقا لا يتيح لنا التّقدم في فهم مقاصدنا السّياسية، ولا يتيح لنا بناء الفلسفة السّياسية القادرة على تمكيننا من حصر ما نريد التّفكير فيه في المستوى السّياسي من أجل تشييده وبناءه[3]...فنحن إذن أمام مفهومين مختلفين في السّياق والمضمون، فلكل نظام شكله التنظيمي الخاص به وأسسه وقواعده التي يقوم عليها؛ فالديمقراطية تتأسس على مفهوم المشاركة السّياسية وفق مبدأ الاستحقاق، أمّا الشورى فتعتبر جزء من الظاهرة الدّينية، وهي تستند إلى أصول الدين.

يرفض علي أومليل إذا المماثلات بين المفاهيم السّياسية التّراثية ومفاهيم الفكر السّياسي الحديث، وفي رفضه لهذه التّماثلات يركب مواقف قاطعة من مسألة العودة إلى إرث الماضي الثّقيل والمتصلب، معليا من دور النّقد في محاصرة المنتوجات التّراثية الّتي تعتبر بالضّرورة منتوجات تاريخية تعتريها مثل كلّ الظواهر المشابهة لها تأثيرات الزّمن التي تعمل على تحويلها بمحوها وتعمل على محوها بإعادة تركيب ما يتجاوزها، وقد تعمل على تجاوزها بتركها[4]. وهو ما يندرج ضمن علاقة المفهوم بدائرة الزمان والمكان، إذ المسألة ليست مجرد قبول أو رفض

لهذه المنتوجات التراثية، بقدر ما تعني المراجعة العقلانية؛ التي هي بمثابة طريق الخلاص الفعلي من التبعية لمفاهيم الماضي العربي، والتي ارتبط ظهورها بظروف تاريخية محددة، ولكنها لا تزال تهيمن على اللحظة الراهنة، وتعيد رسم واقع القدامى، وذلك عبر استعادة شريط

[1]– المصدر نفسه، ص 56.

[2]– علي أومليل، أفكار مهاجرة، المصدر السابق، ص27.

[3] –كمال عبد اللطيف، مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص 53.

[4] –كمال عبد اللطيف، في تأصيل الحداثة السياسية مدخل لقراءة علي أومليل، ضمن كتاب: الفكر السياسي العربي قراءة في أعمال علي أومليل، (تأليف جماعي)، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان/ الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005، ص 165.

التراث الإسلامي كما هو، فأصبحنا نعيش زمنا ثقافيا غير زماننا. إنّ تقريب المفاهيم المستعارة من فضاء الماضي العربي وربطها بمفاهيم موجودة في الثقافة العربي المعاصرة أدى إلى أخطاء متلاحقة وسوء فهم كبير للواقع، وهذا نتيجة غياب القراءة التاريخية، ووضع المفاهيم والأفكار موضع المساءلة النقدية المنتجة، التي تجنبنا الإستخدام العشوائي للمفاهيم وتصحح علاقتها بالواقع العربي.

هذا هو الموقف المبدئي لأومليل، الذي يرمي إلى إقرار علاقة جديدة بين المفهوم والواقع، وهنا يدعو أومليل المشتغلين بالفكر العربي إلى ضرورة إبداع جهاز مفاهيمي متعدد الأقطاب(النقد، المراجعة، إعادة الإنتاج)، من أجل تجاوز المشكلات النظرية والمنهجية التي ظلت تواجه الفكر العربي في مساره التكويني، فغياب هذه الآليات عن وعي المفكرين العرب، كان سببا في جعل المفاهيم متعالية عن الزمان والمكان وعن أي خصوصية تاريخية وحضارية، وغير قابلة للتغيير والتعديل، فأصبحت ثابتة جامدة ونهائية، فما تلبث أن تبدوا ميتة لا حياة فيها ولا روح .

ثالثا:من المماثلة إلى التّأصيل:

إنّ هاجس تأصيل المفاهيم الليبيرالية الّتي رأت النور على يد فلاسفة الأنوار كالحرية والديمقراطية والتّسامح، في الثّقافة العربية، ظل حاضرا في مشروع علي أومليل الفكري، والهدف من عملية التّأصيل هو المساهمة في توعية الأفراد من التّبعية الفكرية للغرب، وهذا لن يحدث- حسبه – إلّا إذا تحققت شروط التّأصيل الثّقافي الّتي تحدثنا عنها سابقا: المعرفة بأصول الأفكار، أي البحث عن مرجعية هذه المفاهيم، وربطها بمنتجها الأصلي، ومن ثمّ إعادة إنتاجها وفق خصوصياتنا وحاجاتنا إلى مثل هذا المفهوم أو ذاك، وهنا تبرز الحاجة إلى التفكيك والمراجعة والنّقد والتّعديل، لأن استمرار وجود هذه المفاهيم لا ينتج من مجرد نقلها من لغة إلى أخرى، بل لابد أن تخضع لتأمل عميق وكشف وتعرية، فلا مفهوم يكون ممكنا دون تمثل الظرفية التاريخية والإبستيمولوجية التي أفرزته.

لعل من المفاهيم الحرية بالعناية والتأصيل في عمق المجتمع العربي الإسلامي، تأصيلا يُطمأّن إليه، مفهوم التّسامح؛ فحاجة الأمة إلى إعادة تشكيل واقعها على أساس التسامح والإختلاف والتعدد أشد ما تكون في هذا العصر، حيث أصبحت الثقافة العربية حبلى بمفاهيم التعصب والإنغلاق والعنف، ما ألحق أضرارا جسيمة بالبناء الثقافي والروحي للمجتمع، لذا فالأمة العربية مدعوة اليوم، إلى استدعاء وتوظيف خطاب التسامح ومقوماته، هذا لأنه سيخلق – حال تطبيقه – مستقبل إنساني أفضل نتجاوز فيه كل التراكمات والتركة الثقافية المحملة بأشكال التطرف والعنف والإقصاء والبؤس المادي والمعنوي. ولكن السؤال الأهم الذي يجب أن يثار، هو: هل معنى هذا أنّه لا يوجد أي شيء في تراثنا ممّا وجد في الفكر الغربي؟

يبادر علي أومليل للإجابة عن هذا السؤال بالقول:« بل قد يوجد، لكن حتى لو وجد عندنا فهو فكرة حافزة عامة، وأنّ معناها هنا ليس معناها هناك » [1]. هذا هو موقف أومليل الذي يؤكد على أنه قد يوجد في تراثنا الثقافي والحضاري مبادئ ومفاهيم حافزة على التسامح والحرية والتعدد والإختلاف، ولكنها مجرد نصوص لم تتنزل إلى أرض الواقع، ولم تتحول بعد من التاريخ إلى المجتمع، وهذا ما نلمسه من خلال دعوة أومليل المشتغلين بالفكر العربي إلى ضرورة النضال الطويل من أجل ترسيخ هذه المفاهيم في عمق المجتمع العربي، والعمل على تقريبها وتأويلها لأغراض الحاضر، « وحين لا يجد أومليل سندا في التّراث للحداثة، وحين لا يعثر على مواقف نظرية تراثية تدعم وتؤيد مطالبنا الحاضرة في التّأكيد على التّعددية والتّنوع والاختلاف، أو تشير إلى حرية الكاتب والتزامه تجاه مثل القضايا المتعلقة ببناء المجتمع المدني وتأسيس الديمقراطية والدّفاع عنها، فليس من سبيل أمامه سوى استنبات هذه المفاهيم وزراعتها في أرض لم تهيّأ لإنبات هذه المفاهيم والتّأكيد عليها، والتّأكيد على أنّ النّضال من أجلها هو الوسيلة الّتي علينا أن نسلكها من أجل أن نتجاوز التّراث» [2]. وليس المقصود من ذلك هو إمكان التخلي عن أفكار القدماء، ونبذ الماضي بصورة مطلقة وعدم التعامل معه، وإنما الغرض الرئيسي من دعوته إلى تجاوز التراث، هو عدم البحث عن الخلاص في الماضي، والإنسياق نحو زمن ثقافي غير زماننا؛ ربما يمكن تعليل ذلك أن أومليل يريد الإنتقال من الماضي إلى الحاضر، وبناء عهد جديد، وتحديث المجتمع وانقاذه، وهذا لن يحدث – في رأيه – إلا من خلال إزاحة المنتوجات التراثية التي أصبحت خارج دائرة الزمان والمكان، فأنصار التراث أسقطوا مفهوم البعد الزمني، واتجه نظرهم إلى الماضي دون المستقبل، دون أدنى حركة للفكر والتطور، فأصبحوا على هامش التاريخ، لا سيما في عالم يزداد ترابطا، « في عالم أصبحت فيه الثّقافات تتداخل وتتواصل وإن كان ذلك من مواقع غير متكافئة. لقد استجدت على الثّقافة العربية في العصر الحديث قيم جديدة عليها...[3] » .مما يستدعي ضرورة طرحها وتهيئة ظروف استنباتها في البيئة العربية.

المأزق الذي يواجه الفكر العربي حاليا، يتعلق باستعارة المفاهيم دون تمحيص، ودون استيعاب وتمثل السياق التاريخي والإبستيمولوجي الذي أفرزها، من هنا كان عمل أومليل يرمي إلى إقرار علاقة جديدة بين المفهوم والواقع، سيما وأن المفهوم ينتمي إلى حقل معرفي محدد، وله تاريخ ميلاد، ويتشكل ضمن أطر ثقافية محددة، « فليس لأيّ مفهوم – يقول أومليل – دلالة مطلقة فوق الثّقافات المتغايرة والمتغيّرة ولذا فإن التجأت ثقافة ما إلى الإقتباس، ففي داخل هذه الثّقافة ينبغي البحث عن المبرر الّذي أدى إلى ذلك، بالإضافة إلى ما

[1]– علي أومليل، أفكار مهاجرة، المصدر السابق، ص 27.

[2]– أحمد عبد الحليم عطية، علي أومليل وقاعدة المثلث المفقودة: قراءة تجاوزية لمفهوم " العامة " في التراث، ضمن كتاب: الفكر السّياسي العربي قراءة في أعمال علي أومليل، (تأليف جماعي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب / بيروت، لبنان، ط2، 2005، ص 209.

[3]– علي أومليل، سؤال الثقافة، المصدر السابق، ص 53.

تقتبسه لا يظل محافظا على مدلول أصلي أو مجرد، فلكل ثقافة أصلها المعرفي الخاص، يتعلق بمدلول المفاهيم مهما كانت أنسابها »[1].وبالتالي من الحكمة بمكان البحث عن السياق الثقافي والمجتمعي العام الذي نشأت فيه وتطورت في إطاره، حتى لا نقع في متاهات ما يسميه "محمد محفوظ" بـ"الإقتباس الفوضوي واللاواعي للمصطلحات وأطرها المعرفية"، فالإقتباس لوحده لا يساهم في عملية إبداع المفاهيم وتجديدها، بل لابد من المعرفة بحدود هذه المفاهيم وكيفية تشكلها، تفاديا لتكرار تلك القراءة الخاطئة التي أغفلت السياق التاريخي والجذور الإبستيمولوجية للمفاهيم.

حقيقة إنّ الإقتباس له تأثير إيجابي وفعّال في عملية البناء والتّواصل مع الغير، ولكن ليس المطلوب هنا هو« إرجاع المفاهيم المقتبسة إلى أصولها الأجنبية واعتبار هذه الأصول مطلقة المعنى والقيمة، وإنّما المطلوب هو أن نتبين بوضوح الأصول المختلفة لكل من المفاهيم الأجنبية المقتبسة والمفاهيم الّتي يلجأ إليها من المأثور. وهو أمر ضروري لجعل عملية الإقتباس عملية واعية وفعّالة. فالاقتباس واقع في الحياة اليومية وفي الأفكار منذ أن أخضعت المجتمعات العربية لضغط وتدخل الغرب الحديث، وهو يترجم وضعية هذه المجتمعات الّتي يتواجد فيها القديم والجديد على نحو فوضوي » [2].

ضمن هذا السّياق، يشير أومليل إلى أنّ اقتباس هذه المفاهيم ونقلها إلى الثّقافة العربية، أوجد نمطين ثقافيين بينهما تصادم كبير وصل إلى حدّ إلغاء كلّ طرف للآخر، وقد تشتد أحيانا بينهما الكراهة فيتبادلان السباب، وكلا التياران لم يعثر على ضالته بعد، ولم يوفق في حلّ مشكل التّأخر الحضاري؛ التيار الأول: يمثله النّموذج التّراثي، أي« موقف أولئك الّذين يواجهون ما حصل من تحويل عنيف لمجتمعهم التّابع بالحنين إلى أصالة عذراء » [3]، فالهوية والخصوصية في نظرهم يحددها تراثنا، فهو لا يزال حاضرا بشكل يفوق يفوق حضور اليومي والراهن، فالتراث في رأيهم لا يقبل المراجعة العقلانية، وهذه العملية في رأيهم ضرورية لضمان الحفاظ على التراث.

أمّا التيار الثّاني: وهو الليبيرالي بشقيه المسيحي والمسلم، فقابل كل حركة فكرية في الغرب باستحسان، وانحاز إلى مماحكة المنجز الثقافي الغربي، حجتهم في ذلك تحقيق التّقدم العلمي الّذي وصل إليه الغرب، وكل الشواهد الماثلة تشير إلى أنّ تيار مؤيدي الغرب إحتكم إلى المرجعية الغربية، إذ لا يزال يميل إلى الإجترار الذهني، والتسليم بالمفاهيم كما أنزلت.

إن المسألة في نظر أومليل، لا تكمن في إستعادة روح الماضي، ولا في تبني النموذج الحضاري الغربي الجاهز، إنما تكمن في تجاوز هذه الثنائية، والتعامل مع المفاهيم بصورة نقدية هادئة، فطريق الخلاص الفعلي من التبعية – سواء للماضي العربي أو الحاضر الأوروبي – يبدأ

[1]– نقلا عن: عبد السلام محمد الطويل، المرجع السابق، ص 55.
[2]– علي أومليل، الإصلاحية العربية والدّولة الوطنية، المصدر السابق، ص 82
[3]– المصدر نفسه، ص82 .

من مراجعة المفاهيم، كنقطة إنطلاق أولانية، لأن المفاهيم إذا اتخذت طابع القداسة يصعب التخلص منها، وهو الأمر الذي لم يغفله أومليل، وظل يدعو المشتغلين بالحقل الثقافي العربي إلى ضرورة إمتلاك الوعي بإمكانية إعادة النظر في المفاهيم التي لم يراع فيها شروط إنبعاثها وتطورها الداخلي.

كذا كان ينبغي أن نتعامل مع المفاهيم المستعارة والمنقولة، ولكن نجري على العكس مما تقدم، فقد أدت محاولة تقريب هذه المفاهيم وتأويلها، إلى حدوث إنقسامات وتجاذبات بين التيار التراثي والتيار الليبيرالي، وهو ما انعكس سلبا على المجتمع، الذي سقط ضحية تشويه الواقع والقفز عليه، بسبب حالة الإغتراب التي وقع فيها الإتجاهان؛ إغتراب التراثيين في الماضي والحنين إلى ثقافة الأجداد، الذين أصبحوا يسيطرون على اللحظة الراهنة ويحكمون الأحياء، واغتراب الليبيراليين في حضارة وثقافة الغرب، على اعتبار أنه النموذج الكوني الوحيد الذي يجب الإحتكام إليه، والنتائج التي يثمرها هذا التنافر سيئة،« ما هو تقليدي وما هو مقتبس كثيرا ما اشتبكا في المجتمع التّابع اشتباكا خضع في نهاية الأمر لمنطق ومصلحة الغير، والمطلوب هنا هو تخليص المنطق والمصلحة من التّبعية، وهي عملية تحرير في نهاية الأمر» [1]. وحالما نتحرر من جميع أشكال الهيمنة هاته، يمكننا إحقاق نهضة عربية، نثبت من خلالها كينونتنا و ننتصر لحاضرنا ومستقبلنا.

إذن، الرهان أن ننهي هذه العلاقة الملتبسة مع المفاهيم، وأن نكف عن لإجترار الذهني للمنتجات المستعارة من فضاء الماضي العربي، أو من الفضاء الأوروبي، كون هذه المفاهيم المنقولة إلى بيئتنا الثقافية تعبر عن إبستيمية عصرها، وعليه ينبغي التفكير نقديا في المفاهيم، كما ينبغي أن نتعامل معها زمنيا ومكانيا وسياقيا، وهذا من شأنه أن يفضي إلى مواجهة التبعية الفكرية، وأمام هذا الإستهلاك اللاواعي للمفاهيم، نلمس فعالية منهجية أومليل في التحرر مما هو جاهز، ولكن ما ينبغي الإشارة إليه أن عملية تأصيل المفاهيم الغربية في تربتنا الثقافية ليس بالأمر الهيّن« فالتّأصيل هو دائما أصعب من الاقتباس. فالاقتباس أخذ أفكار من الغير، بدافع من الإعجاب بها من موقع يعتبر الآخر قد تفوق بفضلها، لكن هذه الأفكار قد تكون قطعت عند الآخر زمانا وامتزجت بتجربته التّاريخية، فالاقتباس يأخذ الفكرة جاهزة، مع إغفال للتّجربة التّاريخية، الثقافية، الاجتماعية، السّياسية، الّتي جهزتها » [2].

وحتى لا يتحول الاقتباس إلى تقليد، واستنساخ لثقافة الغير، فننجر إلى فوضى مفهومية، ظل أومليل يشدد على ضرورة أن يكون تناولنا لهذه المفاهيم مناسبا لسياقنا الراهن، لأن تاريخ أي مفهوم يحيل على ما هو ثقافي اجتماعي وتاريخي، كما أنه لا يمكن فهم هذه المفاهيم بشكل جيد دون وضعها ضمن سياقها الخطابي ومناسباتها التاريخية، وهو الرّأي الذي ذهب إليه المفكر العربي طه عبد الرحمن من أنّه« بغير معرفة هذه الأصول وأسباب هذه الأنساق الفكرية في تاريخ الثّقافات غير الإسلامية المقتبس منها، لاحظّ للمقتبس في معرفة تلك

---

[1]– علي أومليل، الإصلاحية العربية، المصدر السابق، ص 82.

[2]– علي أومليل، سؤال الثقافة، المصدر السابق، ص 54.

الأنساق على حقيقتها، وهكذا فكل اقتباس لنسق فكري يجرّ إلى اقتباس غيره، حتّى يتّسع هذا الإقتباس لتراث الآخر في جملته » [1].وشيئا فشيئا، أصبحت الثقافة العربية بموجب هذا القبول المطلق الذي لا يأخذ في الحسبان الظروف الثقافية المحيطة، وخصوصيات المرحلة التاريخية، تابعة للغير، والذي شوه كثيرا البناء الثقافي لها، عدم وضع ضوابط للنقل والتقريب، من حيث اللغةاولا ثم من حيث صيرورة انتاج المفاهيم ثانيا ما حال دون الكثير من عمليات المراجعة والتقويم والنقد والاجتهاد

في ظل هذا الطرح الذي لا ينشغل بطريقة استعمال المفاهيم وتوظيفها، والإفادة منها في الثقافة المحلية، تأخذ منهجية أومليل في طريقة التعامل مع المفهوم الذي ننقله من ثقافة أخرى، ويستوطن أرضا غير أرضه، شرعيتها، لتمتعها بتأكيد الحضور الإبداعي للذات، فلا يمكن المساهمة في مشروع النهوض، وفك قيود التقليد بدون القدرة على استيعاب المصطلحات وتوليدها وفهمها واعطائها مدلولات جديدة تكون اقرب الى عصرنا واهتمامنا، وتعبر بصدق عن واقع المجتمع العربي

وإذا كان الإقتباس مجرد أخذ لأفكار الغير وتبنيها دون فحصها وتأملها، فإن التأصيل ينزع إلى البحث عن مخبوءات المفاهيم لإبعاد اللبس عنها، ومحاولة منحها دلالات جديدة، وعليه« فالتّأصيل يقتضي معرفة مزدوجة: أولا: معرفة بأصول وتطور الأفكار المراد اقتباسها من الغير » [2]. وحقل تداولها سواء في ثقافتنا، أو في الثّقافات الّتي وردت منها إلينا، وهذا بيت القصيد كما يقال، فما أكثر الكتّاب الّذين يستعملون مفاهيم تكوّنت أولا عند الغير، ثم نقلت إلينا فأصبح القوم يستعملونها وكأنّها وجدت دائما عندنا، وهذا هو حال الكثير من المفاهيم الّتي وجدت في قواميسنا القديمة بالمعنى الّذي يتداول الآن[3].ويستأنف أومليل كلامه عن تغير المفاهيم من حيث القيمة والوظيفة بقوله:« بيد أنّ انتقال الكلمات من ثقافة لأخرى لا يفسر وحده التّغير العميق الحاصل في الثّقافة المتلقية، فإذا حدث أنّ هذه الثّقافة المتلقية قد عمدت إلى اقتباس كلمات جديدة، ففي داخل هذه الثّقافة ينبغي البحث عن الأسباب العميقة الّتي أدّت بها إلى هذا الاقتباس » [4].وبالتالي من المنطقي أن تكتسب المفاهيم مدلولا مختلفا عما كانت عليه في مجالها الأصلي، وذلك حتى تكتسب المشروعية المعرفية وتكون اكثر اتساعا.

[1]– طه عبد الرّحمن، المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثّقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006، ص 156.

[2]– علي أومليل، سؤال الثقافة، المصدر السابق، ص54.

[3]– علي أومليل، أفكار مهاجرة، المصدر السابق، ص 09.

[4]– علي أومليل، الخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون، المصدر السابق، ص16.

ثانيا: تبيئة* لها في ثقافة وتجربة المجتمع الّذي يراد تجديده بهذه الأفكار الحديثة، فلابد إذن من معرفة حدود الاقتباس ومقاصد الأفكار ووظائفها[1].

عموما يمكن القول أن هذه الشروط التي أبدعها علي أومليل، تؤلف سؤال تأصيل المفاهيم في الفكر العربي المعاصر، وتكفل حل أزمة المفاهيم الراهنة، التي تشكل الجانب السلبي من فكرنا المعاصر، ولكن هناك ملاحظة تتعلق بطريقة تبيئة المصطلح الفلسفي لغة ومضمونا في الثقافة العربية، ينبغي أن نشير إليها، وهي أنّ طريقة تعامل مثقفي عصر النهضة مع المفاهيم المستعارة لم تحددها الثقافة المنقول إليها، بل تم نقل المفهوم بخصائصه ومميزاته، دون مراعاة البيئة التي ينقل إليها، فهم استقبلوا المفاهيم دون أن تثار جديا مسألة الأصول الفلسفية والمسار التاريخي للمفاهيم، إذ كان همهم الأكبر هو نقل تلك المفاهيم الحديثة بأصولها وأسسها الفكرية، دون أن يأخذو المسار التاريخي لها، والمرجعية الفكرية التي تستند إليها، ومن ثم ربطها بمفاهيم ذات مشروعية داخل دائرة العلوم الإسلامية، وهذا في نظرهم، أنه لا يوجد أي مبرر معرفي يدعونا للبحث عن الجذور الإبستيمولوجية للمفاهيم، أي لا حاجة لنا للتساؤل حول منشئها وبنيتها وشروط تشكلها، وكأن المفاهيم ليست مشروطة بظروف إنتاجها.

خاتمة:

وخلاصة القول أنّ التأصيل يَكسر الاتباعية التي ظلّت مرافقة لنا، ويسهم في تأكيد الحضور الابداعي للذات، لذلك يصبح من المهم ترسيخ الوعي بحتمية الاشتغال بمنهجية التأصيل الثقافي، كرهان للنهوض بالفكر والثقافة، والمجتمع، لأنه بدون إبداع منهجية للتعامل مع المنقول والإفادة منه في الثقافة المحلية، لا يمكن المساهمة في بناء مشروع النهوض.

إنّ إشكالية تأصيل المفاهيم الغربية في الثقافة العربية، والتي عكف أومليل على معالجتها، لا يمكن أن تكتمل إلا إذا تحقق شرطها الأساسي، وهو المعرفة بأصول المفاهيم، والسياق التاريخي والثقافي الذي ساهم في تشكلها، لتسهل عملية تفكيكها وإعادة إدراكها حتى تعاد صلته بالواقع وبالثقافة التي ستحط بها فوقها، بدلا من إسقاط متعالٍ، يجعل من المفاهيم دائما ثابتة ونهائية بحجة مرجعيتها الغربية، وهنا لا يعود للابتكار والتجديد معنى في الثقافة العربية، ومن ثم فإنّ مساءلة الأصول، وإعادة التفكير نقديا في المفاهيم هي الخطوة الأولى للفكر العربي المعاصر في سبيل تحقيق شرط التطور والمعاصرة.

* التّبيئة في اصطلاحنا، تعني ربط المفهوم بالحقل المنقول إليه ربطا عضويا، وذلك ببناء مرجعية له فيه تمنحه المشروعية والسّلطة، سلطة المفهوم في آن واحد، وعملية بناء المرجعية للمفهوم في الحقل المنقول إليه تتطلب بطبيعة الحال الإطلاع على مرجعيته الأصلية، على ظروف تشكلها ومراحل تطورها، أي استحضار تاريخيتها، انظر: محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، المرجع السابق، ص 14.

[1]– علي أومليل، سؤال الثقافة، المصدر السابق، ص 54.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

أولا: المصادر:

– أومليل علي، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985. – أومليل علي، في التراث والتّجاوز، المركز الثقافي العربي، بيروت، د(ط)، 1990. – أومليل علي، الخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب/ بيروت، لبنان، ط4، 2005، ص278.

– أومليل علي، سؤال الثقافة، الثقافة العربية في عالم متحول، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2011.

– أومليل علي، أفكار مهاجرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 09.

ثانيا: المراجع

–الجابري محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 5، 1994. – الجابري محمد عابد، المثقفون في الحضارة العربية، محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2009.

– الطويل عبد السلام محمد ، إشكالية الحداثة والموقف من التراث لدى الدّكتور علي أومليل، ضمن كتاب: الفكر السياسي العربي قراءة في أعمال علي أومليل، (تأليف جماعي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005.

– أومليل علي، ملاحظات حول مفهوم " المجتمع " في الفكر العربي الحديث، كتاب: دراسات مغربية، (تأليف جماعي)، المركز الثقافي العربي للنشر والتّوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1987.

– عبد اللطيف كمال، مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

– عبد اللطيف كمال، قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1994.

– عبد اللطيف كمال، في تأصيل الحداثة السياسية مدخل لقراءة علي أومليل، ضمن كتاب: الفكر السياسي العربي قراءة في أعمال علي أومليل، (تأليف جماعي)، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان/ الدار البيضاء، المغرب،ط1،2005.

– طه عبد الرّحمن، المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثّقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006

– عطية أحمد عبد الحليم، علي أومليل وقاعدة المثلث المفقودة: قراءة تجاوزية لمفهوم " العامة " في التراث، ضمن كتاب: الفكر السّياسي العربي قراءة في أعمال علي أومليل، (تأليف جماعي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب / بيروت، لبنان، ط2، 2005.

وحقوق الإنسان في فكر علي أومليل، مجلة تسامح، العددين الثامن والثلاثون والتاسع والثلاثون، السّنة العاشرة، كانون الأول، 2012.